

المملكة المغربية
وزارة الفلاحة والصيد البحري



عرض السيد الحبيب بن الطالب

رئيس جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب

حول:

الجهوية الموسعة

الرباط في 19 فبراير 2010

أود في البداية أن أؤكد تشبث الأسرة الفلاحية بأهداب العرش العلوي
المجيد، ومساندتها المطلقة واللامشروطة للقرارات الحكيمة لمولانا أمير
المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما تشتمن الأسرة الفلاحية مضامين الخطاب الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة ليلة يوم الأحد 3 يناير 2010 للأمة حول الجهوية الموسعة، وتعتبره خطاباً ومحطة تاريخية وورش يؤسس لتحولات نوعية في أنماط الحكامة الترابية الناجمة ويدشن جيلاً جديداً من الإصلاحات المؤسساتية، وسيبصم لا محالة العشرية الثانية من العهد الجديد بتغييرات في نمط التدبير وفق قواعد القرب والحكامة المنطلق من محددات وغايات ترمي إلى محاربة الفقر والتهميش والهشاشة والإقصاء، وخلق الثروة وتوزيعها توزيعاً متكافئاً، وتحرير النخب المحلية بشكل يمكنها من تعزيز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية.

ولتحقيق هذا المبتغى تفضل مولانا أمير المؤمنين بتنصيب اللجنة الإستشارية للجهوية التي تضم ثلثة من خيرات الأطر والكفاءات ذات مصداقية وتجربة ميدانية كبيرة، وعين على رأسها السيد عمر عزيان للإشراف وتهيئ هذا المخطط المستقبلي الذي يهدف إلى وضع أسس تنموية دائمة ومتوازنة على أسس ديمقراطية حقيقية ومتقدمة.

وإذ أغتنم هذه المناسبة السعيدة لأتقدم للسيد عمر عزيان رئيس اللجنة الإستشارية للجهوية ومن خلاله لكافة أعضاء اللجنة، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة رؤساء وأعضاء الغرف الفلاحية وفلاحي المملكة المغربية الشريفة بأحر التهاني على الثقة الغالية المولوية السامية وعلى الإختيار الصائب، داعين الله عز وجل أن يعينهم على تحمل هذه المسؤوليات الجسيمة، وأن يوفقهم في أعمالهم لبلوغ الأهداف المنشودة.

كما لا يفوتني أيضاً أن أنوه بطريقة العمل التي تنهجها اللجنة الإستشارية للجهوية والمتجلية في فتح نقاش جاد ومسؤل وتشاور واسع مع كافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ومع باقي مكونات المجتمع المدني.

إن عرض جامعة الغرف الفلاحية حول تقييم مستوى اللامركزية واللاتمركز الراهن وتجاوبه مع حاجيات ومتطلبات الوسط الاقتصادي والنسيج المقاولاتي في المجال الفلاحي، وكذا اقتراحاتنا وتصورنا لجهوية موسعة ملائمة ومسيرة لنشاط مقاولاتي واقتصادي فعال، سيتضمن جزئيين:

-الجزء الأول: تطورات القطاع الفلاحي منذ فجر الإستقلال وكذا

السياسات

التنموية التي تم إتباعها.

-الجزء الثاني: السيرورة التاريخية للغرف الفلاحية وكذا الإصلاح

الهيكلي

والمؤسساتي التي عرفته الغرف الفلاحية في ظل المغرب

الأخضر.

وسأختتم هذا العرض المتواضع باقتراحات وتوصيات كفيلة لجعل القطاع
والتنظيمات الممثلة له تحظى بمكانة ودور فعال في إطار الجهوية

الفلاحي

الموسعة.

الجزء الأول: الأطوار التي قطعها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال وكذا

السياسات

التنموية المتبعة.

منذ فجر الإستقلال يتبوأ النشاط الفلاحي بالمغرب مكانة متميزة ضمن
أولويات التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالمغرب وهذا راجع بالأساس كما يعلم
الجميع للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في اقتصادنا الوطني
الذي يعتبر الركيزة الأساسية له بحكم مساهمته في تكوين الإنتاج الداخلي الخام
بقسط وافر ويشغل نسبة مهمة من اليد العاملة خاصة في العالم القروي حيث
يشكل النشاط الفلاحي ما يفوق 80 %، كما يساهم في التصدير والاستيراد
بنسب جد مهمة ويشكل مصدرا هاما للعملة الصعبة.

فالمغرب رغم توفره على طاقات فلاحية متنوعة وهامة، إلا أنه يواجه
مشاكل كثيرة منها ما هو بنيوي، ومنها ما هو مرتبط بالتقلبات المناخية،
ومنها ما هو مرتبط بالتحولات الاقتصادية والتقنية، ومنها أيضا ما هو مرتبط
بالسياسات المتبعة.

سأكتفي بالتطرق إلى الإشكاليات المتعلقة بالسياسات الفلاحية المتبعة
مادام الأمر يتعلق بتقييم للكيفية والنهج المتبع في بلورة السياسة الفلاحية، وكذا في
تهيئ وتنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

من الملاحظ أن الدولة ومنذ فجر الإستقلال إلى منتصف الثمانينات وهي
ترعى أمور التنمية الفلاحية بمفردها، فكانت المؤطر والمتلقي في آن واحد،
إنطلاقا من إيمان المسؤولين أن الشأن الحكومي من اختصاص الإدارة دون غيرها،
وهذا الغير لا يجب أن يرقى دوره فوق مستوى الإخبار، والإكتفاء بتقمص الطرف
المطالب بالتلقي و الامتثال، وقد طبع هذا السلوك جل تصرفات الإدارة في معالجة

كما أن هذه السياسات التنموية كثيرا ما تميزت بعدم الإستقرار وغالبا ما افتقرت إلى الرؤية والإستمرارية وبحكم المشاكل الآنية التي كانت تواجهها، نزعنا هذه السياسات إلى الإندراج في المدى القصير على حساب التصور البعيد المدى، علما أن المفروض في أية رؤية أن تقدم فكرة ملموسة عن مستقبل ممكن وواقعي، وأن تتموقع ضمن أفق بعيد بالقدر اللازم لإنجاز التغيير، ويشترط فيها في الوقت ذاته أن تكون قريبة بالقدر الذي يدفع الفاعلين إلى الإحساس بأنهم معنيون.

نتيجة هذا التصرف المفعم بروح التفرد وإحتكار القرارات جعل القطاع الفلاحي في وضعية صعبة، مما دفع بالحكومات المتعاقبة الإنكباب على هذا الوضع من خلال إقامة مناظرات وأيام دراسية طيلة عقدي التسعينات وبداية الألفية الثالثة، تمخضت عنها عدة توصيات هامة من الناحية النظرية، إلا أن عدم التخطيط لتطبيقها أفقدها بريقها ومصداقيتها، حيث شاهدنا إنعقاد مناظرة وطنية سنة 1997 أفرزت تصريحا مشتركا بين الحكومة وممثلي القطاع الفلاحي وقع بمدينة القنيطرة في 15 ماي 1997، إستجابة للتعليمات الملكية التي جاء بها الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه حيث يقول: " ذلك أن المغرب كما تعلم شعبي العزيز، كان وما يزال بلدا فلاحيا قبل كل شيء، وقد ورثنا عن أسلافنا المنعمين التعلق بالفلاحة، ومحبة الفلاحين هذا الفلاح الذي نغمره دائما بعطفنا ورعايتنا ولن نتركه يذهب ضحية العولمة أو ضحية الإتفاقيات التي طبقت بطريقة ربما مستعجلة"

وأمام تعثر تطبيق مختلف التعهدات والإلتزامات التي جاء بها التصريح المشترك بادرت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري آنذاك بعقد مناظرة وطنية للفلاحة والتنمية القروية في شهر يوليوز 2000 تمخضت عنها أيضا جملة من التوصيات شملت كافة المجالات التنموية الفلاحية والقروية. إلا أنه للأسف الشديد لم يكن مألها أفضل من سابقاتها، حيث إحتلت الرفوف والدواليب الوزارية بدورها. مما حدا بصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إقتداء بنهج والده المرحوم الحسن الثاني بمناسبة ذكرى 20 غشت 1999 إلى إثارة الوضعية الصعبة للعالم القروي حيث قال حفظه الله: " إن تأمل هذا الواقع يجعلنا نتساءل في ألم وحسرة: كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة وعالمنا

دفع هذا الخطاب السامي مسؤولي وزارة الفلاحة لإعداد وبلورة إستراتيجية طويلة المدى سميت بإستراتيجية 2020 للتنمية القروية تطرقت لأهم المحاور الرامية لتنمية العالم القروي بصفة عامة وإنعاش القطاع الفلاحي بصفة خاصة، وتزامنت هذه الإستراتيجية بوضع المخطط الخماسي 2004/2000 مما أثلج صدور الفلاحين وساكنة العالم القروي لإعتقادهم بأن هذا المخطط سيشكل اللبنة الأولى في تطبيق أوافق الإستراتيجية المذكورة، إلا أنه للأسف الشديد تعثرت هذه الإستراتيجية وهي ما تزال في مهدها نتيجة غموض السياسات التنموية، التي كثيرا ما تميزت بعدم الإستقرار، وغالبا ما إفتقرت إلى وضوح الرؤية ونفس الإستمرارية، لتشبعها بروح التصدي للمشاكل الظرفية وإهمال التطلعات والبرامج المستقبلية.

ولتجاوز هذه الرؤية القاصرة وضع صاحب الجلالة محمد السادس أصبعه على الداء حيث أعطى تعليماته السامية للحكومة في يناير 2003 قصد الإنكباب على بلورة إصلاحات هيكلية لتأهيل القطاع الفلاحي لمواجهة الإكراهات الناتجة عن الإنفتاح الإقتصادي، حيث قال: "ولكون العالم القروي هو الأكثر معاناة للعجز الإجتماعي، فإن التأهيل الشامل لإقتصادنا الوطني لن يتم إلا بإستراتيجية خاضعة للتنمية القروية، المبنية على تحويل القطاع الزراعي التقليدي إلى فلاحة عصرية ومنتجة. لذلك ينبغي نهج سياسة فلاحية جديدة توظف ما حققه المغرب من تجهيزات ومنجزات، وتعتمد الإستثمار الأمثل لخصوصيات تربة كل جهة، للرفع من الإنتاجية في الزراعة، والصناعات الفلاحية الأنسب لمؤهلاتها، وثرواتها الطبيعية، مستشعرين مدى إكراهات البيئة، وندرة الموارد المائية وزحف التصحر".

يستخلص من هذه المرحلة أن سياسة إحتكار القرارات كانت هي السائدة وأبانت عن محدوديتها ونتائجها السلبية، وأن نجاح أي مشروع أو تخطيط للتغيير، لا يمكن أن يتحقق بدون إشراك كل الفعاليات الاجتماعية والمهنية المهمة. وهذا يستلزم توعية وتعبئة كل الأطراف المستهدفة أو الفاعلة حتى تتفهم جيدا أية أفكار أو مشاريع أو نظريات جديدة. ولقد أثبتت تجارب البلدان الأخرى أن

وانطلاقاً من هذا خلال سنة 2009 تجاوزنا لهذه الوضعية الشاذة وإيمان الجميع بأنه حان الوقت للتفرغ والتصدي لتحديات العولمة التي تتطلب وفرة الإنتاج بأثمنة تنافسية وجودة عالية، برزت أهمية تكاثف الجهود والترجمة الوحيدة لهذه الفلسفة تتجلى في مرونة وتعاطي الجهات المسؤولة مع المنظمات المهنية بروح المسؤولية والثقة ووحددة الهدف، وذلك من حيث إيصال المعلومات وتبادل المشورة والإشراك في إتخاذ القرارات سيما الجذرية منها، من هنا برزت فكرة وضع مخطط وطني يضمن إصلاح جذري للقطاع الفلاحي أطلق عليه صاحب الجلالة إسم مخطط المغرب الأخضر، فسياسة المغرب الأخضر تهدف إلى تأهيل القطاع الفلاحي مع القطيعة وتجاوز صورة فلاحية عصرية متطورة مقابل فلاحية تقليدية معيشية، ولهذا فالمغرب الأخضر يتمحور حول هدفين أساسيين:

- تنمية سريعة لفلاحة عصرية قادرة على التنافس وذات قيمة مضافة.
- دعم وتأهيل القطاع الفلاحي الهش ومحاربة الفقر من خلال تحسين الدخل لدى الفلاحين.

ولتحقيق هذه الأهداف تتمحور سياسة المغرب الأخضر حول ما يلي:

- وضع آليات لتجاوز إشكاليات الهياكل العقارية والتمكن من استعمال الآليات والتقنيات الإنتاجية العصرية.
- فتح المجال أمام الإستثمارات الجديدة.
- وضع هياكل وتعاقبات بين المجموعات المهنية ذات مصلحة إقتصادية مشتركة.
- فتح أبواب التمويل (إلتزام البنك الشعبي و التجاري وفا بنك والقرض الفلاحي)
- وضع مخطط وطني لإقتصاد الماء.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الفلاحة حيث يراد منها وضع ممثل واحد للوزارة عن كل جهة، بتبسيط الهيكلية على

- خلق وكالة التنمية الفلاحية الجهاز الذي إسندت له مسؤولية الإشراف والمتابعة للبرامج التنموية والحرص على تحقيقها.
- إعادة هيكلة الغرف بهدف جعلها قادرة على أداء دور فعال في مجال التنمية وكذا إشراكها في تحقيق إستراتيجية المغرب الأخضر.

الجزء الثاني: السيرورة التاريخية للغرف الفلاحية و جامعتها

تعتبر الغرف الفلاحية و جامعتها عنصرا أساسيا في مجال التنمية و إطارا للتشاور و إعلام الفلاحين، كما تعتبر أيضا الممثل الشرعي و القانوني الوحيد محليا، جهويا و وطنيا، و الساهر و المدافع عن مصالح الفلاحين والمعبر عن انشغالاتهم، و بذلك فهي ليست مجرد هيئة استشارية منتخبة سلبية، و إنما شريك، و طرف أساسي كامل الأهلية والمسؤولية يمثل الفلاح يدافع عن رأيه و مصالحه، و يساهم مع الدولة في بلورة سياسة فلاحية قوية تحقق المطامح الوطنية بكيفية متوازنة، تتخذ من تنمية الإنسان الفلاح أساسا و منطلقا.

لقد تميز تاريخ الغرف الفلاحية و جامعتها بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

بدأت مع إحداث الغرف الفلاحية سنة 1962 و جامعتها سنة 1963، حيث كانت البداية بإحداث 16 غرفة لتصبح 25 غرفة سنة 1977 ثم 30 غرفة سنة 1983، و 33 غرفة سنة 1992، لتصبح في آخر المطاف 37 غرفة.

و قد اتسمت هذه الفترة منذ إحداثها و إلى أواخر الثمانينات بمحدودية تدخلاتها و فعاليتها حيث اقتصر على الدور الإستشاري و ذلك من خلال حضورها الشكلي و المحتشم في الإجتماعات و المناظرات و الأيام الدراسية و هذه الوضعية هي نتيجة غياب إرادة سياسية حقيقية، و نتيجة ضعف إمكاناتها المادية و البشرية، و محدودية قوانينها و غياب قانون داخلي و تنظيم هيكلي.

المرحلة الثانية :

مع بداية التسعينات، اعتبارا للتطور الذي عرفه القطاع الفلاحي والتوجيه الذي اختارته الدولة و المتمثل في التخلي تدريجيا عن بعض مهامها لفائدة المهنة، وكذا الإنفتاح عن الأسواق الخارجية والإنخراط في المنظمة الدولية للتجارة، أصبح إلزاميا العمل على تفعيل دور الغرف الفلاحية و جامعتها و تحسين مواردها المالية و البشرية، لجعلها أداة فاعلة وفعالة تساهم في عصنة ودعم تنافسية القطاع الفلاحي. وكذا الرفع من مستوى دخل الفلاح.

وهكذا تم إسناد في إطار تعاقدى بين وزارة الفلاحة والغرف الفلاحية و جامعتها بعض البرامج التنموية تهدف أساسا إلى تنمية قطاع الزيتون و النخيل و مشاريع الإستثمار في المناطق البوروية، إضافة إلى برامج التكوين و الإخبار، كما قامت وزارة الفلاحة بعدة دراسات تشخيصية لوضعية الغرف الفلاحية و لآفاقها المستقبلية فكانت بعض الدراسات بتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة و جامعة الغرف الفلاحية وأخرى بتعاون مع البنك الدولي.

إلا أن هذه المرحلة هي أيضا اتسمت بغياب إرادة سياسية حقيقية و اقتصرت على التفكير وتشخيص نقط الضعف و القوة و طرح البدائل دون ترجمتها على أرض الواقع.

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة تاريخية اتسمت بإرادة سياسية حقيقية، و بإصلاح جذري وجدي للغرف الفلاحية و جامعتها، لجعلها قادرة على أداء دور فعال في مجال التنمية الفلاحية و كذا لجعلها شريك أساسي و حقيقي لإنجاح استراتيجية المغرب الأخضر التي تعتبر أكبر برنامج هيكلية للإقتصاد الوطني الفلاحي .

ترتكز المبادئ الأساسية للإصلاح المؤسساتي والتنظيمي الذي تم الشروع في تنفيذه، على دعم هذه الغرف وتمكينها من:

- أداء دور الريادة الجهوية في مجال التنمية الفلاحية.
- مواكبة إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في إطار مخطط المغرب الأخضر.
- دعم التجميع والتنظيم المهني لتحديث القطاع الفلاحي.

وقد همت الإنجازات حتى الآن المحاور التالية:

1. دعم التمركز الجهوي:

بهدف تقوية تمركزها الترابي تم إحداث غرفة بكل جهة أي 16 مؤسسة على الصعيد الوطني، ويهدف هذا التمركز إلى دعم دور الغرفة الفلاحية في

2. دعم الصفة المهنية للغرف

ولدعم الصفة المهنية للغرف تم إدماج الجمعيات المهنية الفلاحية كأعضاء شركاء بهيئاتها المسيرة، حيث أسفرت الانتخابات التي تم إجراؤها خلال شهر غشت 2009 على إشراك ممثلي الجمعيات الأكثر ديناميكية في هيئاتها المسيرة من مختلف القطاعات الإنتاجية الأساسية (سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي، قطاع التنمية، قطاع السقي...)

3. دعم أنشطة الغرف الفلاحية

دعم أنشطة الغرف الفلاحية وذلك بتحويل أنشطة التدخل التنموي الفلاحي لفائدتها حيث تم في هذا المجال الشروع في تحويل التدخلات التنموية التي تقوم بها الدولة لفائدة هذه المؤسسات. وتتجلى هذه التدخلات أساسا في تكوين وإخبار الفلاحين ودعم المنظمات المهنية الفلاحية والمستثمرين في مناطق نفوذها.

4. تحسين التدبير الإداري

لدعم وتنظيم التدبير الإداري للغرف الفلاحية تم وضع نظام هيكلي ملائم يمكن هذه المؤسسات من توفرها على مصالح تقنية وإدارية تستجيب للمهام التمثيلية والتنموية.

خاتمة

إن دور الغرف الفلاحية والتنظيمات المهنية الفلاحية لا يقل أهمية عن دور الدولة، فهي ستساهم في التأطير والإرشاد، وتشجيع الإستثمار بالإضافة إلى تمثيلية القطاع والدفاع عن مصالحه والمساهمة في بلورة السياسات والإستراتيجيات وكذا المشاركة في إنجازها.

فالمهنة والدولة مدعوتان معا للعب دور هام وفعال في عملية التنمية الفلاحية والقروية على المستوى الجهوي بهدف خلق الثروات وتقوية ودعم

فالمهنة في المجال الفلاحي دون شك تشكل رفيقا أساسيا وضروريا للوزارة المكلفة بالفلاحة لإنجاز ما ذكر، وإذا ما أريد لهذا الشريك أن يعتد به، ويصبح ندا فاعلا فلا بد من دعمه، وإعداده أولا، وإحدى محطات هذا الإعداد هي في الإصغاء إليه وتلمس مشاكله، والمساعدة على تذليلها والتغلب عليها.

في حقيقة الأمر وإنطلاقا من تاريخنا ومن مؤهلاتنا الطبيعية والبشرية من جهة وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى خلق جهوية متقدمة، فإن تصورنا لجهوية متقدمة نرسمه من خلال الإقتراحات التالية التي نراها كفيلة بضمان نجاح هذه المبادرة:

- تفعيل الجهوية الموسعة بدسترتها وتوفير الإطار المؤسساتي والتنظيمي الضروري لها.
- إعادة النظر في العلاقة بين المركز والجهات وخلق التوازن بين مختلف الجهات.
- توزيع الإختصاصات بين المركز والجهات.
- التقليل من عدد الجهات بما يناسب الجهوية المنشودة مع إعطاء الغرف الفلاحية من خلال تعديل قانونها الأساسي صلاحية خلق هياكل محلية (غرف إقليمية إلى جانب الغرف الجهوية).
- الإسراع موازاة مع مشروع الجهات الموسعة بإدخال جميع التعديلات القانونية والمؤسسية على النظام الأساسي للغرف لتمكينها من مسايرة وملائمة الهيكلة الجديدة للجهة.
- إعادة النظر في الوصاية الإدارية على المستوى المركزي والجهوي والتي تعرقل في كثير من الأحيان نجاح المبادرات ذات الطابع الجهوي.
- العمل على دعم الغرف الفلاحية وإعطائها مكانة مهمة داخل المنظومة الجهوية.
- العمل على دعم إستقلالية الغرف الفلاحية ماديا.
- إعطاء إختصاصات واسعة للغرف الفلاحية وضمان إستقلالية مبادراتها بهدف تمكينها من لعب دور هام على المستوى الجهوي.

- الحرص على تنفيذ وتطبيق المبادئ الأساسية التي سطرها الخطاب الملكي للجهوية الموسعة والقاضية أساسا بتغيير نمط مجالنا التنموي وفق قواعد القرب والحكامة وبمقاربة تهدف إلى محاربة الفقر والتهميش والإقصاء، وخلق الثروة وتوزيعها توزيعا متكافئا، وتحرير النخب المحلية بشكل يمكنها من تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية.
- عرض الوثيقة النهائية للجهوية الموسعة على أنظار كافة المعنيين لإبداء ملاحظاتهم وإقتراحاتهم قبل عرضها على السلطات الحكومية والتشريعية للمصادقة عليها.